الربيع وفلسطين

كانت القضية الفلسطينية قبل انفجار الربيع العربي تتراجع بصورة مُفجعة !مع بداية التسعينيات (انهيار الاتحاد السوفييتي وما يمثّله للتوازن الدولي وكحليف ومناصر للقضية الفلسطينية ،ومع حرب الخليج وانقسام العرب، ومع مؤتمر مدريد ثم أوسلو وما أحدثته من انقلاب عميق في الوعي والخطاب الفلسطيني والعربي) ثم بفعل الانقسام الداخلي (حماس في غزة والسلطة في الضفة) وتداعيات هذا التشظّي، ولانحياز أو تطامن الدول الكبرى مع دولة الاحتلال الاسرائيلي، ولغياب وتعطيل الدور العربي (أنظر الفصل الأول من كتابنا "صورة الآخر" الذي تناول هذه المرحلة بالتفصيل) . وكان الواقع الفلسطيني كما أراه هنا :

تمّ تحييد المهمة الأساسية للحالة الفلسطينية، وهي مهمة التحرر الوطني، بفعل قوى خارجية تقاطعت مع مصالح نخبة فلسطينية، وتم استبدالها بحراك اجتماعي، أُنتجت له مؤسسات وعوامل باتجاه التحوّل الديمقراطي (السلطة والمجتمع المدني). وإذا كانت مقولة أنه لا يمكن إنجاز عملية التحوّل الديمقراطي في ظلّ الاحتلال مقولة صحيحة وحتمية، فإنه في هذه الحالة تتعطّل المهمّتين، وهما التحرر الوطني والتحوّل الديمقراطي.

لقد تم خلق حالة من الوَهْم المزدوج (صُنعت لها مناخات ومنابر وأدبيات ومؤسسات)، وهي أننا أنجزنا، بشكلٍ ما، مهمة التحرر الوطني (وهذا لم يتم طبعاً)، وبالتالي تم تعطيل كل أدوات التحرر، وعلى رأسها المقاومة، واستبدالها بأدوات مصُطنعة ومفُتعلة للتحوّل الديمقراطي (وهذا لم يتم أيضاً) لأنه لا يمكن له أن يكون في ظل الشرط الاحتلالي، وباعتباره ثاوياً ومُحاطاً بالمجهر والضربات الاحتلالية، ولأنه يخلّ بالشرط الأساسي لوجود النظام الديمقراطي، ونعني سُلطة الشعب.

وفي حالتنا في الأراضي المحتلة العام ١٩٦٧، فإننا نقع ضمن ولاية متُفق عليها، لم تبلغ حدّ تحكّم الشعب بمصيره، وامتلاك إرادته.
وإذا تم تعطيل سُلطة الشعب وإرادته في القرار، فكل أشكال البنُية الديمقراطية للنظام مشكوك فيها، بل لا يمكن ادّعاؤها أو تسويغها أو التعديل عليها، أو البناء على أساسها، كما لا يمكن الركون إلى إمكانية التراكم على أي بناء اقتصادي أو تنموي أو تحتي، لأن ظلال الاحتلال السوداء والثقيلة تهدم ما تشاء متى تشاء، وتستبيح كل شيء وتخرّبه، وتخلق مناخاً طارداً للاستثمار والتقدم والنماء. وبالتالي، فإن التشدّق بإنجاز العديد من المشاريع ما هو إلاّ ادّعاء في غير مكانه، وتضخيم للهوامش والنتوءات، وتصدير للوَهْم والسراب.
هل نملك سلطات؟
لقد اكتملت عملية التضليل في المفاهيم والرموز في حالتنا الفلسطينية، بمعنى أننا استخدمنا مصطلح "سلطة وطنية"، فيما الولاية المتُفق عليها هي "سلطة"، فقط، في ظلّ دولة أخرى هي دولة الاحتلال، باعتباره مصدر الولاية .
واستخدمنا مصطلح "سلطة تشريعية" بينما المهمات التشريعية مُوكلة للسلطة في حدود الولاية المتُفق عليها وليس في مطلق إرادة الشعب.
واستخدمنا "سلطة تنفيذية" بينما الولاية المنقولة إلينا ليست أكثر من ملفات، وبالتالي هي سُلطة إدارية مُفَوَّضة، وإلاّ فكيف نفسّر وجود الإدارة المدنية، ومناطق أ،ب، ج... إلخ.
واستخدمنا مفهوم الأمن الوطني، ونحن لا نملك أو نسيطر على الأمن القومي (الحدود، المعابر، الأجواء)، ولا نملك السيطرة على الأمن الوطني (التموين، الكهرباء، الاتصالات، الأرض، المياه، الطرقات)، ولا نملك إلاّ وظيفة أمنية محدودة في الجغرافيا والمجالات .

مظاهر الالتباس

لقد خُلقت حالة من الالتباس السياسي تتعلق بالرؤية والاستراتيجيات السياسية، التي من المفروض أن تخدم الأهداف والغايات الوطنية، وتسعى إلى تحقيقها، وتتجلى مظاهر الالتباس في:

١- فُقدان المرجعيات الشرعية والقانونية للاستراتيجية السياسية الفلسطينيةِ، والتي هي بالأساس القوانين والقرارات الدولية الضامنة للحقوق والغايات الفسطينية (قرارات ١٨١ و١٩٤ وبنود القانون الدولي المتعلقة بحقوق الشعوب الرازحة تحت الاحتلال).

٢- التباس الأدوات، وعلى رأسها المفاوضات، إذ نفاوض أحياناً في ظلّ استمرار الاستيطان، ثم نتحدث عن تجميد الاستيطان كشرط أساسي، وحتى في هذه لا يبدو أن لنا خطاً سياسياً واضحا وحاسماً، يقدّم صيغة فاصلة في هذا الشأن.

٣- الالتباس في الأداء، بحيث يبدو أداؤنا أقرب إلى ردّة الفعل منه إلى الفعل والرؤية والتخطيط، فعلى سبيل المثال نتبنى خارطة الطريق، ثم نذهب إلى أنابوليس، ثم ننتظر خطاب أوباما، ونقع في حيص بيص، ثم نقبل بالمفاوضات في ظلّ الاستيطان، ثم الوثيقة التي قدّمها كيري أو سيفرضها على الطرفين ! ونرجع إلى اللجان العربية، ونتوه في إرجاء الذهاب إلى مؤسسات الأمم المتحدة، ويلتبس منطوقنا إلى حدّ قبولنا بما هو موجود... إلخ، أي أن أداءنا لا تحكمه رؤية مسُبقة أو حتى خطوط عريضة لاستراتيجية محددة ومتفق عليها وطنياً.

٤- فتح بواباتنا على مصاريعها لإنشاء المنظمات غير الحكومية، التي بات معظمها يشكّل لُحمة المجتمع المدني الفلسطيني، بأجندات المموّلين وأفكارهم وأولوياتهم، ما يعرّض المؤسسة الفلسطينية للتطويع واستدخال الهجين الغريب والخطير.

كل ذلك أدخلنا إلى حالة من العجز السياسي والنضالي والوطني، وأفقدنا الكثير من مصادر القوة، التي هي في حالة توفّر دائم، ولم يتمّ نفيها، لكننا

عطّلنا استخدامها وتوظيفها في سبيل تحقيق غاياتنا.
وأقصد بمصادرة القوة: طاقة الشعب الفلسطيني، الذي تم إخراجه من معادلة المواجهة وإغراقه في اهتمامات وهموم أخرى. وكذلك طاقة القوى المنظمة في الشارع التي امتلكت الخبرة وعجنتها ميادين الصراع، وأعني الفصائل الفلسطينية، وكذلك طاقة الجماهير العربية التي لم تعد تعرف ماذا نريد على وجه الدقّة، وكذلك طاقة القوى الدولية المُساندة، التي التبست أهدافنا في ذهنها.

ثمة حالة عجز واغتراب، وتشوّهت البنى الفكرية والثقافية للأفراد والجماعات، وضاعت المهمات، عدا أن الاغتراب يعطّل الطاقات، ويدفع الفرد إلى الإحباط أو البحث عن الخلاص الشخصي، ما يعمّق تجليات الارتكاس والذبول والتراجع في مجتمعنا، وتقطّع المنظومة الاجتماعية والأخلاقية، وتعدّد الأولويات، وتشقّق الملامح في الشخصية الفلسطينية... إلخ، ما يستوجب وضع استراتيجيات واعية ومدعومة؛ ثقافية وتربوية وفكرية وإعلامية، لاستعادة التوازن الجمعي، وضبط الإيقاع العام للشعب الفلسطيني، بما يضمن ثوابته ووحدته، ويحرس أحلامه وتطلعاته، وهذا لم يتمّ حتى الآن، للأسف الشديد! بل، كيف له أن يتم في غياب المناهج والرؤى، وتفريغها من محتواها الوطني والمعرفي والنضالي والحضاري، ما ينبئ بأجيال لا ذاكرة لها أو تترنّح في فراغ العدمية؟

المطلوب :

١- أن نتحرر من القيود التي كبّلت أيدينا، وعطّلت قوانا وأدواتنا، واعتبار خيار المصالحة خياراً استراتيجياً وأولوية قصوى، والتوجه إلى المصالحة بقلب وعقل صادقين وحقيقيين بعيداً عن أي حسابات، لأننا لا يمكن أن ننجز عملية التحرر الوطني دون إنجاز الوحدة.
٢- إعادة تعريف المهمة الأساسية للشعب الفلسطيني باعتبارها مهمة

تحرر وخلاص وطني أساساً، وليست إدارة حُكم مجزوء ومنقوص وبشروط الاحتلال والمموّلين.

٣- إعادة بناء رؤيتنا الاستراتيجية لعملية التحرر الوطني في ظلّ التغيرات الإقليمية الهائلة وضمن مناخات الثورات العربية، بما يتضمن توظيفها في عملية التحرر.

٤- استعادة وإبراز المرجعيات الضامنة لحقوق الشعب الفلسطيني والارتكاز إليها في صياغة البرنامج السياسي الوطني، الذي يجب أن يكون الأرض الراسخة للوحدة الوطنية ولتكريس المصالحة بمعناها العميق.

٥- تطوير أدواتنا النضالية بما يلائم المهمة والمناخ الاقليمي والدولي.

٦- تحرير الفرد من القيود الفكرية والثقافية والمعيشية التي عطلت واستلبت قدراته.

وليس المقصود باستعادة المهمة الأساسية، وهي التحرر الوطني، تجاوز وجود السُلطة كأمر واقع، ولكن منع هذا المُعطى من تعطيل المهمة الرئيسة أو استبدالها، وتوظيف هذه السلطة بعد ذلك من خلال فك ارتباطاتها وتعاقداتها وتحويلها إلى حكومة فلسطينية أو حُكم فلسطيني يخضع لإرادة الشعب المقاوم حتى أثناء الاحتلال وخلال عملية النضال من أجل إنهائه، وذلك بمحاربة الفساد واعتماد الشفافية وفصل السلطات، والتصرّف كدولة تحت الاحتلال بكل ما يعني ذلك من متطلبات، كالتوجّه السريع للانضمام فوراً إلى المؤسسات الدولية في الأُمم المتحدة، بما لا يخضع لإملاءات وشروط وتهديدات المُحتل وحلفائه، لأن العالم، اليوم، هو أوسع من قاعة الكونغرس الأمريكي، الذي صفّق للطاغية نتنياهو، مع عدم استخفافنا بدور الإدارة الأمريكية وثقلها السياسي. المطلوب بعد إنجاز ذلك أن نذهب إلى اشتباك سياسي واعٍ لكل طاقاتنا وللمتغيرات الإقليمية والدولية، واشتباك فاعل يعمل على استكمال حصر مشروع الاحتلال المُناقض لكل القوانين الدولية وإنهائه.

وأخيراً، وليس آخراً، فإن التأويل الحصري، أو القراءة الواحدة المكرورة

والمفروضة، لا يسهمان في تنوير الشعب وتحسس قضاياه وإدراك مهابطه ومكامن قوته، مثلما يعرقلان الخطوات الملهوفة الباحثة عن مخارج تصلح لضمان حياة الشعب ومصالحه وقضاياه، كما أن إعدام القراءات الأُخرى للواقع السياسي الفلسطيني أو الإقليمي يؤدي إلى التحجّر والتلقين وسيطرة رأي أصحاب المصالح والأهواء، ويُبقي الحياة مهملةً في سلّة المتنفّذين.
وإن إقحام "المصلحة الوطنية" كورقة نافذة ورابحة وذات تأثير، للتأليب ضد النقد والتمحيص والحفر وإضاءة ما يخفى، هو قمع مقنّع، وإضمار لإخراس المختلِف الوطني، وإعدام للرأي الآخر الحريص.
ألسنا في حالة عمياء لا اسم لها؟!
وبعد ،،
وبعد هذا التوصيف الموضوعي، وبعد ما أحدثه الربيع العربي، أرى أن المسألة الفلسطينية صار لديها سند متين وجدار ينهض، بإمكانها المراهنة والتعويل عليه، يتمثّل بجماهير الأُمّة، التي ستتجاوز نفاق واستلاب وعمالة الأنظمة الفاسدة المشبوهة، وستقفز فوق حواجز هذه الأنظمة القامِعة الجبانة المُهادِنة، ولن تقبل هذه الشعوب المُدرِكة إلّا أن تستعيد دورها لحماية مقدساتها ومواجهة أعدائها المركزيين، وأن هذه الجماهير تملك أدوات الضغط والاعتراض والتغيير، وأنها تريد أن ترى بعينها وتسمع بأذنها وتنطق بلسانها، ولن تستسيغ تبريرات الأنظمة العاجزة أو مبرراتها الواهية الكاذبة . وأعتقد جازماً أن فلسطين بعد الربيع ليست فلسطين قبل الربيع . وليس بالضرورة أن يكون التحوّل سريعاً لكنه قد بدأ !

تطلعات

إن الشعب الفلسطيني برمّته يتطلّع، بأملٍ كبير، إلى هذه الثورات، ولن يقبل شعبنا في فلسطين والشتات بأقلّ من إجابة شافية وواضحة على التساؤل الأكبر، وهو: هل تحمل الثورات أحلام اللاجئين والقدس والشهداء والجرحى والمعتقلين ؟ أم أنّ حمولة اللحظة الآنيّة غلبتها وكسرت ظهرها ؟
إنّ الثورة في تبنّيها لتطلعات شعبنا الفلسطيني، إنّما تُؤسس لنظرية تاريخية غير مسبوقة، كما أنها تقدم وفاءها الواجب لأرواح أولئك الذين سقطوا عالياً، دفاعاً عن المبادئ والأهداف والثوابت، ولا نريد أن نتوقّع عكس ذلك، حتى تظل أرواح الشهداء راقدة بسلام ورضى .
وأعتقد أنّ ثمة سؤالاً جوهرياً يختصر الأمر برُمّته، وهو برسْم كل عضو في ثورات الربيع العربي: هل تقبل أنْ تكون أداة أو استطالة أو رقماً، يتمّ استخدامه لتمرير مشروع تصفية فلسطين ؟
إن الجاليات الفلسطينية، وبالذات في ليبيا، أصبحت أكثر قدرة على التعبير عن نفسها سياسياً واجتماعياً وثقافياً، وأزعم أنها باتت أقرب إلى فلسطين، وعلى كل المستويات.
إنّ الثوار مدعوّون لإعادة صَقْل وحماية المفاهيم الأساسية، التي ميّزت ربيعهم، وجعلته رائداً جاذباً ونافذاً وعظيماً، ونعني بذلك مفاهيم التعددية والحريّة والاستقلالية، جنباً إلى جنب العطاء غير المحدود والتضحية البليغة، في جميع مراحل ومواقع النضال، وكذلك مفهوم القضية المركزية (فلسطين)، لأن المُستهدَف من خلال فلسطين كلَّ العرب والمسلمين، مستقبلاً وثروات ومقدسات .
كما أنهم مدعووّن إلى البَدْء بمرحلة جديدة، تتعلّق بتخليص كل عناصر الثورات من شوائب الانتماء العشائري والطائفي والعرقيّ والجهويّ، والتركيز على وضع كل الأعضاء في مَرْجل إعادة الصياغة، ليكون لدى الثورات عناصر أكثر نقاءً وأكثر امتلاءً ومعرفة وأهليّة، أي أنْ يتمّ التركيز

على النوع والكْيف، بعيداً عن التجميع الكميّ والاستقطاب القَبَليّ، ولا يتمّ ذلك إذا أدارت الثورة ظهرها للثقافة والمثقفين، ولم تُولِ الفِكر والإبداع، ما تُوليهِ للاستزلام وشراء الذّمم والتجييش. لأن كل تلك المفردات السوداء تُكرّس المُغايرة والقُطرية ،و تعمّق خلق اثنتين وعشرين أُمّة بدل أُمّة واحدة . وإنّ مظاهر الاصطفاف والاستقطابات المُمِضّة، ستدفع الثورات نحو تقسيم "الكعكة" بين الأمراء والمتنفّذين، على حساب فلسطين، مثلاً، بدل تغليب الأجندة الأساسية الجامعة والشاملة التي ينتظرها الناس، وبدل تمتين الإنجاز، لتصبح أكثر قدرة على المجابهة والثبات، والانطلاق من جديد.

obeikandl.com